

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٦٥

الاثنين ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٣

أعد جدول الأعمال على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٧، وبعد ذلك اعتمد جدول الأعمال بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٢ وأرجو منكم كذلك أن تلاحظوا أن هناك جدول زمني إرشادي ورد في ملحق هذه الوثيقة.

إن لم أستمع لأي اعتراض من جانبكم هل بإمكانني أن أعتبر أننا نعتمد جدول الأعمال لهذه الدورة؟ تقرر الأمر على هذا النحو.

السادة الأعضاء الموقرون، أود الآن أن أقوم معكم بتناول البند الثاني الخاص بانتخاب الرئيس. ووفقاً للفقرة الحادية والخمسين من القرار ١١١/٦١ الصادر من الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة تشكيل مكاتب اللجنة وهيئاتها الفرعية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وتم الاتفاق على

السيدة مازلان عثمان (مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي): السادة الأعضاء الموقرون، أسعد الله صباحكم أرحب بكم في هذا المبنى للمركز الدولي لفيينا وأعلن افتتاح الدورة السابعة والأربعون للجنة الفرعية القانونية.

كما تدركون اللجنة الفرعية سوف تقوم بانتخاب رئيسها لهذه الدورة، وإذا ما سمحت لي اللجنة الفرعية فسوف أترأس هذه الجلسة إلى حين انتخاب الرئيس، وفي ذلك الحين سيكون من دواعي سروري أن أسلمه الرئاسة. اللجنة الفرعية عليها كذلك أن تعتمد جدول أعمال هذه الدورة.

السيدات والسادة، أود أن أقترح عليكم جدول أعمال هذه الدورة والوارد في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.269 بغرض اعتماده.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.08-52778 (A)

* 0852778 *

أن اللجنة ولجنتيها الفرعيتين في بداية الدورات في ٢٠٠٨ سوف تعتمد إلى انتخاب أعضاء المكاتب المختلفة.

وأود كذلك أن أذكر الوفود بأنه في تلك الدورة في ٢٠٠٦ وافقت اللجنة على أن يقوم السيد فلاديمير كوبال من الجمهورية التشيكية بترأس اللجنة الفرعية القانونية لفترة ولاية تمتد على مدى عامين إنطلاقاً من دورة عام ٢٠٠٨. وإن لم يكن لديكم أي اعتراض على ذلك، هل بإمكانني أن اعتبر أن اللجنة الفرعية ترغب في انتخاب السيد فلاديمير كوبال رئيساً لها لمدة ولاية تمتد على مدى عامين إنطلاقاً من ٢٠٠٨؟ لا أرى اعتراضاً على ذلك، وتقرر الأمر على هذا النحو. أتقدم بالتهنئة الحارة للسيد البروفسور فلاديمير كوبال على انتخابه وأدعوه الآن لتبوء منصبه.

الرئيس ف. كوبال (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أود أن أشكر الدكتورة مازلان عثمان مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي "أوسا" على إدارتها لأعمال هذه الجلسة إلى حين انتخابي وأود كذلك أن أشكر كافة الوفود ورؤساء الوفود وأعضاء الوفود والمراقبين على الثقة التي وضعوها في شخصي. وما من شك أنني سأعول على دعمكم لي أثناء هذه الدورة. من جانبي سأقوم بما هو في وسعي كي أرتقي إلى مستوى توقعاتكم. ولكن ما من شك أن مداولات هذه الدورة سوف تعتمد إلى حد بعيد على تعاون الوفود ومشاركتها، وكذلك ما من شك تعاون الأمانة التي عودتنا على فعالية وكفاءة حقيقيتين.

والآن، ننتقل إلى جدول الأعمال، ولكن اسمحوا لي أولاً أن أتقدم ببيان موجز حول أعمالنا.

أولاً، مسألة مشاركة الوفود غير الأعضاء، أعلم اللجنة أنني حصلت على طلبات من تونس وغواتيمالا والجمهورية الدومينيكية للمشاركة في اجتماعاتنا بصفة المراقب. وبالتالي فإنني اقترح عليكم وفقاً للممارسات المعتادة أن ندعو هذه الوفود كي تحضر جلسات هذه الدورة، وأن تتوجه ببياناتها للجنة كلما كان ذلك مناسباً. وهذا بطبيعة الحال دون المساس بأي طلبات من نفس الطبيعة التي يمكن أن تصلنا وأن نكون بحاجة لاتخاذ قرار بشأنها في إطار اللجنة الأم.

وهذه الممارسة التي نقوم بها بشأن هذه الوفود ممارسة معتادة وهي لفئة لياقة نتوجه بها إلى هذه الوفود. لا أرى اعتراضاً على ذلك، تقرر الأمر على هذا النحو.

أود كذلك أن أعلم الوفود بأنني حصلت على رسالة من "يوتل سات أي جي أو" للمشاركة في اجتماعات هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية بصفة المراقب، واقترح عليكم كذلك طبقاً ووفقاً للممارسات السابقة أن ندعو هذه المنظمة لحضور هذه الدورة وإلى التوجه ببياناتها للجنة الفرعية حسب ما هو مناسب وهذا بطبيعة الحال دون المساس سلباً بأي طلبات في المستقبل من هذا النوع، ولا أرى اعتراضاً على ذلك، سوف تقرر الأمر على هذا النحو إن شاء الله.

والآن بالنسبة لبرنامج العمل، السادة الأعضاء المقرون، هذه الدورة سنتناول البنود الأربعة التالية كبنود معتادة على جدول الأعمال. كما تعرفون لدينا فئات مختلفة، الفئة الأولى هي البنود المعتادة وعندما ننظر في هذه البنود علينا أن نراعي انشغالات مختلف الدول وخاصة الدول النامية.

والبند الأول ضمن هذه البنود المعتادة هو البند الخامس، "تبادل عام للآراء"، أثناء هذا البند يمكن للوفود أن توفر معلومات عامة حول أنشطتها في مجال قانون الفضاء، وأن تسلط الضوء كذلك على القضايا التي يمكن أن نغطيها بنقاشنا وبتفاصيل أكبر في إطار هذا البند.

البند المعتاد التالي هو البند السادس، "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، وبالنسبة لهذا البند، اللجنة الفرعية القانونية سوف تعيد تشكيل الفريق العامل المعني بهذا البند وبنفس الصلاحيات التي اتفقت عليها اللجنة الفرعية في دورتها في ٢٠٠١. وفي دورة ٢٠٠١، اللجنة الفرعية اتفقت على أن الفريق العامل سوف يجتمع كي ينظر في حالة المعاهدات وكي يستعرض تنفيذ هذه المعاهدات وتطبيقها، وكذلك ينظر في العقبات التي تنظر عقبة على طريق القبول العالمي لها، بالإضافة إلى النهوض بقانون الفضاء وخاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية.

وفي الدورة الحادية والأربعين في ٢٠٠٢، وافقت اللجنة الفرعية كذلك على أن الفريق العامل سوف ينظر في أي قضايا مماثلة جديدة قد تُثار في إطار مناقشات الفريق العامل، شريطة أن تكون هذه القضايا ضمن ولاية اللجنة الحالية.

وفي الدورة السادسة والأربعين للجنة، وافقت اللجنة الفرعية القانونية على تمديد ولاية الفريق العامل لمدة عام إضافي. وتم الاتفاق كذلك على أن اللجنة الفرعية في دورتها الحالية

الخارجي وتعيين حدوده. باء، طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون المساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات".

في الفقرة السابعة من القرار ٢١٧/٦٢ الذي اعتمد في العام الماضي، أحاطت الجمعية العامة علماً بأن اللجنة الفرعية القانونية سوف تعيد تشكيل فريقها العامل حول هذا البند كي ينظر في المسائل المرتبطة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده فقط، وأمام الفريق الوثائق التالية التي أعدتها الأمانة على أساس طلب صدر عن اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠٠٧.

أولاً، وثيقة تتضمن استبياناً حول القضايا القانونية الممكنة المتعلقة بالأجسام الجوية الفضائية وإجابات من الدول الأعضاء وردت في الضميمة ١٦ للوثيقة A/AC.105/635. وبالنسبة لهذه الوثيقة أود أن أعلمكم بأن المكتب قد حصل على ردود أذربيجان بالنسبة للاستبيان في أواخر شهر شباط/فبراير. وسوف تصدر هذه الردود إذاً كورقة قاعة مؤتمرات CRP وسوف تترجم إلى مختلف لغات الأمم المتحدة في المستقبل.

هناك كذلك وثيقة تخص التشريعات الوطنية والممارسات الوطنية المرتبطة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وورد ذلك في الضميمة الثالثة للوثيقة A/AC.105/865.

الوثيقة الثالثة هي قضايا حول تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وهي إجابات جاءت من الدول الأعضاء ووردت في الضميمة الأولى للوثيقة A/AC.105/889.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من البنود في جدول أعمالنا، على اللجنة أن تنظر في بنود أو قضايا منفردة ثلاث، القضية الأولى أو البند الأول هو البند التاسع من بنود جدول الأعمال، "استعراض المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وإمكان تنقيحها".

البند الثاني هو البند العاشر، "دراسة واستعراض التطورات المتصلة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة".

سوف تستعرض مدى الحاجة لتمديد ولاية الفريق العامل فيما يتجاوز عام ٢٠٠٨.

والفريق العامل كذلك سوف يواصل مناقشة القضايا التي أثرت في الاستبيان الخاص بالخيارات المحتملة من أجل تطوير قانون الفضاء الدولي في المستقبل، وكما جاء ذلك في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.259.

وفي العام الماضي، الفريق العامل وافق على أن تعد الأمانة من أجل عرض ذلك على اللجنة الفرعية في الدورة السابعة والأربعين، في إطار هذا البند أن تعد الأمانة إذاً ورقة أو وثيقة مرجعية حول الأنشطة الحالية والمستقبلية بالنسبة للقمر والأجرام السماوية الأخرى، وكذلك القواعد الدولية والوطنية التي تحكم هذه الأنشطة، وأن تحصل كذلك على معلومات من الدول الأطراف حول اتفاق القمر بالنسبة لمنافع الانضمام لهذا الاتفاق. والفريق العامل كذلك وافق على أن هذه الوثيقة المرجعية يجب أن تستند أساساً فقط على المعلومات التي وفرتها الدول الأعضاء حول هذا الأمر.

وحتى اليوم لم تحصل الأمانة على أي معلومات من الدول الأعضاء فيما يخص هذا الموضوع والمعلومات المرجعية الواردة في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.271، هذه المعلومات إذاً ما هي إلا إسهام من جانب الأمانة في حد ذاتها، والفريق العامل معروض عليه كذلك في الوثيقة ST/SPACE/11/???.2/Add.1، بعنوان "المعلومات حول الاتفاقات الدولية المرتبطة بالأنشطة بالفضاء الخارجي". وأود كذلك هنا أن أقول أن المكتب قد استوفى ونشر نسخة جديدة من الكتيب المعنون "معاهدات الأمم المتحدة ومبادئ الفضاء الخارجي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة". هذه إذاً طبعة جديدة لهذا الكتيب المفيد.

البند المعتاد الثالث والبند السابع من بنود جدول الأعمال "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء"، في إطار هذا البند فإن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية دعيت كي ترفع تقاريرها للجنة الفرعية القانونية حول الأنشطة التي تقوم بها في مجال قانون الفضاء. والتقارير التي تم الحصول عليها من جانب المنظمات الدولية بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وردت في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.270 والإضافة أو الضميمة.

أما البند المعتاد الرابع، هو البند الثامن من بنود جدول الأعمال المسائل المتصلة بما يلي: "ألف، تعريف الفضاء

يمكن أن تمتد للعام الثاني، وبنود تناقش في إطار خطة العمل المتعددة السنوات.

الآن اسمحوا لي أن أتطرق إلى الندوة لدينا ندوة ينظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء، وهو منظمة مستقلة استقلت عن اتحاد الملاحاة الفلكية الدولي والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، ستعقد هذه الندوة اليوم بعد الظهر في الحادي والثلاثين من آذار/مارس وكذلك غداً في الأول من نيسان/أبريل في هذه القاعة أيضاً بعد الظهر عنوان الندوة هو التالي، وبرأي العنوان مثير للاهتمام وهو، "الآثار القانونية للتطبيقات الفضائية المتعلقة بتغير المناخ العالمي". وللمرة الأولى هذا العام ستعقد الندوة على دورتين. الدورة الأولى متصلة بالآثار القانونية للتطبيقات الفضائية المتعلقة بتغير المناخ، المبادئ والقواعد. والثانية أيضاً حول الآثار القانونية للتطبيقات الفضائية المتعلقة بتغير المناخ العالمي، المؤسسات والصكوك القانونية والأدوات.

كذلك علينا أن نبت بشأن إنشاء فرق عمل، كما تعرفون سبق أن أشرت إلى أنه تماشياً والفقرة السادسة من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٢ سنعيد جمع الفريق العامل حول البند السادس من جدول أعمالنا، وهو "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها".

هل لي أن اقترح على حضراتكم، أن نعيد إنشاء هذا الفريق العامل حول هذا البند السادس من جدول أعمالنا وذلك برئاسة السيد فاسيليوس كاسابوغلو من اليونان الذي سبق له أن أدار بحكمة كبيرة عمل هذا الفريق؟ لا أرى من اعتراض، تقرر الأمر على هذا النحو. اسمحوا لي أن أوجه للسيد كاسابوغلو تهاني الحارة واتمنى له كل النجاح في عمله في الفريق العامل.

إضافةً إلى ذلك وتماشياً والفقرة السابعة من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٢، ستنشأ اللجنة الفرعية في هذا العام أيضاً الفريق العامل حول البند الثامن وهو المتصل بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده.

اسمحوا لي أن نعيد إنشاء الفريق العامل حول هذا البند وذلك بإدارة البروفسور خوزيه مونسييرات فيلو من البرازيل الحكيمة، ليس هنا في القاعة معنا ولكنه سيصل قريباً، وكان قد قام بإدارة حكيمة لأعمال هذا الفريق في العام الماضي. ما من اعتراض، تقرر الأمر على هذا النحو. وبهذا أنشأ هذا الفريق العامل، وأوجه للسيد مونسييرات فيلو وهو يدخل القاعة للتو في

والموضوع الثالث، هو البند الحادي عشر من جدول أعمالنا، "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء". بالنسبة إلى هذا البند الثالث المنفرد. في ٢٠٠٧ وافقت اللجنة الفرعية على إدراج "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء" كبند منفرد جديد على جدول أعمالها في الدورة الحالية وذلك من أجل تعزيز التعاون والمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، ووافقت على أن تستعرض إمكانية توسيع هذا البند ليتجاوز هذه الدورة الحالية ويصل أيضاً إلى الدورة السابعة والأربعين. وفي الدورة السادسة والأربعين طلبت اللجنة الفرعية من مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يستكمل استكشاف إمكانية تطوير منهج لتعليم درس أساسي في مجال قانون الفضاء والذي يمكن أن يكون لمصلحة البلدان النامية وذلك من خلال المباشرة في دراسات حول قانون الفضاء عند الاقتضاء في أنشطة المراكز الإقليمية حول تعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسبة إلى الأمم المتحدة. وتلبية لذلك الطلب نظم المكتب اجتماعاً للخبراء حول تعزيز قانون الفضاء وتعليمه الذي انعقد في فيينا في الثالث والرابع من كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. يهدف الاجتماع إلى إعداد أساس لمنهج لدرس تعليم حول قانون الفضاء يعطى في المراكز الإقليمية لتعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء التابع للأمم المتحدة وتقرير ذلك الاجتماع وارد في الوثيقة A/AC.105/908.

الآن أصل إلى البند الذي سننظر فيه في إطار خطة عملنا. في العام ٢٠٠٧ وافقت اللجنة الفرعية على أن تدرج بنداً حول تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، هو البند الثاني عشر من جدول أعمالنا، وأدرجته على أساس أنه بنداً لخطة عمل على أربع سنوات تغطي فترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، كذلك وافقت اللجنة على أن فريق عامل يجب أن ينشأ لكي ينظر في هذا البند في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ تماشياً وخطة العمل المتعددة السنوات هذه وفي هذه الدورة الحالية ستنظر اللجنة الفرعية في عروض تقدمها الدول الأعضاء لتقارير حول تشريعاتهم الوطنية. وحصلنا على ردود من الدول الأعضاء وهي واردة في الوثيقة A/AC.105/912.

أخيراً لدينا بنود جديدة، في هذه الدورة ستنظر أيضاً اللجنة الفرعية في مقترحاتها إلى اللجنة لإدراج بنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية في دورتها الثامنة والأربعين في ٢٠٠٩ تماشياً والهيكلية المتفق عليها لجدول الأعمال يمكن أن تقدم المقترحات للنظر فيها في الفئات التالية: أولاً- البنود العادية. ثانياً- البنود المنفردة للنقاش، تقدم لسنة واحدة، ولكن بالطبع إذا لزم الأمر

هي جميعاً متوافرة لكم لاستخدامها في هذه الدورة كذلك خدمات الترجمة الفورية متوافرة بلغات العمل الست الرسمية، العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية.

سنجري تسجيل للجلسات العامة باللغة الأصلية واللغة الإنكليزية وكذلك لدينا محاضر حرفية غير منقحة ستكون متوافرة بعد انعقاد هذه الدورة بكافة لغات عمل الأمم المتحدة.

أرجو أن تتنبهوا إلى أنه في مرفق القرار ٢٤٢/٥٦ اعتمدت الجمعية العامة المبادئ التوجيهية حول مدة انعقاد الجلسات بما فيها ما يلي، أولاً، على الاجتماعات أن تنعقد في ساعات العمل الاعتيادية أي من العاشرة حتى الواحدة ظهراً ومن الثالثة حتى السادسة بعد الظهر، وذلك خلال أيام عمل الأسبوع العادية.

وكذلك على الهيئات الحكومية الدولية أن تستعرض نمط اجتماعها ودورات رفع تقاريرها وذلك بالتنسيق مع خدمات المؤتمرات وأن تكييف طلباتها للاجتماع حسب هذه القواعد.

وبالتالي إضافة إلى ما سبق، إن ميزانية الأمم المتحدة قد فرضت في الأعوام الماضية عدداً من القيود على قدرة خدمة المؤتمرات بأن تقدم كافة الخدمات كما كانت تفعل في الماضي خاصة وأن الاجتماعات غير المرتقبة في الجدول الزمني، المشاورات غير الرسمية الخاصة والاجتماعات التي تتجاوز ساعات العمل العادية، وكذلك الاجتماعات في أيام غير أيام العمل العادية في الأسبوع والاجتماعات الممتدة والطويلة لن تحظى بتغطية من خدمات المؤتمرات.

أود أن أذكر المندوبين الكرام بطلب الجمعية العامة بأن نخفض من طول التقارير التي تصدرها الأمانة بما في ذلك تقارير الهيئات الحكومية الدولية.

لذلك أود أن أشدد على أنه بالنسبة إلى الدورة الحالية للجنة الفرعية ستسعى الأمانة إلى أن تقصر من طول هذا التقرير وذلك تماشياً والمبادئ التوجيهية التي صدرت عن الأمين العام من دون أن يؤثر هذا على نوعية التقارير أو مضمونها ولذلك اسبحوا لي أن التمس تفهمكم وتعاونكم في هذا المجال.

وأخيراً، أرجو من المندوبين أن يلقوا هواتفهم الخليوية وهم يدخلون قاعة الاجتماعات، عندما تدخلون أي قاعة اجتماعات أرجو منكم أن تطفئوا وتقلوا هواتفكم الخليوية. فحتى

الوقت المناسب. إذاً، اسبح لي سيدي أن أهنتك على انتخابك في هذا المنصب وأتمنى لك كل النجاح في هذه الدورة.

السيد خ. مونسيرات فيلو (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): نعم، ولكن اسبح لي سيدي أن أشير إلى أنني لسوء الحظ لا يمكنني أن أبقى في هذه القاعة لفترة أطول، إذاً لست أكيداً ما إن كان بإمكانني أن أدير أعمال هذا الفريق. خاصة بالنسبة إلى الوقت المتاح لي.

الرئيس: أكدت لي الأمانة أنها ستعالج هذه المسألة.

السيد خ. مونسيرات فيلو (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): أنا ممتن للثقة التي وضعتها في إعادة انتخابي رئيساً لهذا الفريق العامل ولكنني أعتذر ولن أتمكن من حضور الدورة بكاملها وبالتالي لا يمكنني أن أترأس هذا الفريق واسبح لي أن أهنتك على انتخابك.

الرئيس: حضرة البروفسور فيلو، أشكر على تهانئك لي وأفهم وضعك بالطبع.

لا تزال لدينا بعض المسائل التنظيمية بعض القواعد التي أريد أن أذكركم بها حول استخدام خدمات المؤتمر.

تذكرون حسب الممارسة في الأعوام الماضية وافقت اللجنة الفرعية على أن تنظيماً مرناً لعملاً يجب أن يشكل هو الأساس لتنظيم عملنا في اللجنة الفرعية، لذلك أود مرة أخرى أن أقترح على اللجنة الفرعية أن تعتمد أسلوباً مرناً للعمل كأساس لتنظيم أعمالنا في هذه الدورة الحالية، هل من اعتراضات على أن نمضي قدماً بهذه الطريقة؟ ما رأيكم؟ لا، تقرر الأمر على هذا النحو.

الآن، أتطرق إلى المسائل التنظيمية، اسبحوا لي أن أتطرق إلى هذا الموضوع، بموجب القرار ٧١/٣٢ الصادر عن الجمعية العامة يفترض من أعضاء كل هيئة في الأمم المتحدة أن يبلغوا في بداية كل دورة بالموارد المتاحة لهم، ولذلك اسبحوا لي أن أبلغكم بالترتيبات التي اتخذت لهذه الدورة للجنة الفرعية القانونية. ستنعقد هذه الدورة من الحادي والثلاثين آذار/مارس حتى الحادي عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لدينا عشرون اجتماعاً أو جلسة يمكن أن نعقدتها وتكون في القاعة هذه الثالثة، كذلك في القاعة السابعة وكذلك في القاعة الثالثة عشر من الطابق السابع C0713 وكذلك القاعة ٢٧ من هذا الطابق أيضاً C0727،

كافة العاملين في مكتب شؤون الفضاء الخارجي إنهم جميعاً مدعوون لحفل الاستقبال يوم الأربعاء.

البند الخامس - التبادل العام للآراء

إذاً لنبدأ الآن البند الخامس من جدول أعمالنا، "تبادل عام للآراء"، لدي وفدان سجلا اسمهما على قائمة المتحدثين وأبدأ بإعطائي الكلمة للمتحدث الأول، عفواً، اليونان طلبت الكلمة.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي أولاً أن أعرب عن سرورنا عن رؤيتك تتراأس هذه الدورة، هذا الحفل الكريم إذا تجرأت وسميته هكذا، أعتقد ان اجتماعنا يساهم في مهمة إنسانية أساسية ولكننا لم ننته منها بعد وأتمنى من كل قلبي أن نتمكن من أن نبذل جهداً جباراً هنا لكي نتمكن من أن نحرز تقدماً في أعمالنا وأن نبدأ في عمل ملموس وحسي سريع.

ثانياً، اسمح لي حضرة الرئيس أن أعرب عن امتنان بلادي وامتتاني أنا الشخصي لإعادة انتخابي رئيساً للفريق العامل حول البند السادس من جدول أعمالنا. وبالطبع بما أنني من الوفود التي تحضر منذ فترة طويلة فأنا أترأس هذا الفريق منذ عشرة أعوام.

وثالثاً حضرة الرئيس، اسمح لي عبرك أن أعرب للملكة المتحدة ولسيرلانكا عن تعازينا لوفاة السيد كلارك وهو المؤسس الأب الروحي، إذا جاز التعبير للاتصالات السلكية واللاسلكية بواسطة السواتل، توفي منذ بضعة أيام قليلة وأود عبرك حضرة الرئيس ان أعرب عن تعازينا وعن أسفنا العميق لفقدانه. السيد كلارك كان طفل البشرية، إذا جاز التعبير، كان ابن هذه البشرية ولذلك نعرب عن تعازينا للمملكة المتحدة ولسيرلانكا حيث أقام فيها منذ أكثر من عشرين عاماً، وأريد هنا أن أناشد لأن نقف دقيقة صمت لنفس السيد كلارك إذا أمكن.

الرئيس: شكراً لمدنوب اليونان الموقر، أشكرك على مساهمتك. اسمح لي أولاً أن أهنئك لمناسبة انتخابك رئيساً للفريق العامل حول البند السادس، "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بمعاهدات الفضاء الخارجي وتطبيقها". أنا على ثقة أن هذا الفريق سيعمل بشكل فعال جداً بفضل قيادتك الحكيمة في المفاوضات. واسمح لي أيضاً أن آخذ بعين الاعتبار ملاحظاتك الأخرى أود أن أشكرك على الكلمات التي وجهتها

لو تركزتموها على نظام صامت فهي تؤثر على النظام الصوتي والأجهزة الصوتية في المؤتمر وفي القاعة وتؤثر على نوعية الترجمة الفورية ونوعية التسجيلات الصوتية، لذلك أحثكم على أن تطفئوا هواتفكم الخليوية وأنتم تدخلون هذه القاعة. وشكراً جزيلاً لتفهمكم.

اسمحوا لي الآن أن أبين لكم جدولاً زمنياً مؤقتاً للاجتماعات المقبلة.

اليوم صباحاً، سنبدأ بالتبادل العام للآراء واليوم بعد الظهر نستكمل هذا البند، وأذكركم بأنه عند الساعة الرابعة من بعد الظهر، سنبدأ الجزء الأول من ندوة الآثار القانونية للتطبيقات الفضائية المتعلقة بتغير المناخ العالمي في هذه القاعة بالذات. وتنظم هذه الندوة بشكل مشترك بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، أرجو أن نتمكن من أن نحصل على رئاسة هاتين المؤسستين هنا في هذه القاعة خلال الندوة، وأعتقد أنهما هنا وأرحب بهما معاً.

الجزء الثاني من هذه الندوة سينعقد في هذه القاعة أيضاً غداً بعد الظهر. أود أن أذكر المندوبين الكرام أيضاً بأنه عند الساعة السادسة اليوم، الساعة السادسة مساءً، وبعد الانتهاء من الجزء الأول من الندوة سينظم حفل استقبال من جانب المعهد الدولي لقانون الفضاء الخارجي والمركز الأوروبي لقانون الفضاء في المطعم في هذا المبنى وهو في الطابق الأرضي من المبنى F.

هل من أسئلة؟ هل من تعليقات حول جدول الأعمال الذي وضحته لكم للتو؟ لا. إذاً سنمضي قدماً حسب هذه الترتيبات. وقبل أن أبدأ بالتبادل العام للآراء اسمحوا لي أيضاً أن أذكركم بالدعوة التي وجهت إليكم اليوم صباحاً من أجل حضور حفل الاستقبال من جانب الوفد التشيكي والبعثة الدائمة لتشيكيا لدى الأمم المتحدة، ليس هنا في المطعم بل في مبنى بعثتنا الدائمة وذلك يوم الأربعاء عند الساعة السابعة مساءً وبالطبع إذا كانت لديكم سيارات فالوصول إلى ذلك المبنى سهل وإلا إذا أردتم أن تستقلوا المترو فيمكن أن تأخذوا الخط الأول U1 وتغيروا عند محطة Schwedenplatz أو عند Karlsplatz ولكن محطة Schwedenplatz أنسب، وتأخذون عندئذ الخط الرابع U4 وتذهبون حتى محطة Hietzing، وعند شارع Hietzing هناك لديكم مبنى البعثة الدائمة التشيكية لدى الأمم المتحدة حيث نمنظم حفل الاستقبال. وأكد لي الوفد التشيكي أن كافة المشاركين في المؤتمر، الوفود ورؤساء الوفود مع أعضائها المراقبين وكذلك

الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المنضمة إلى معاهدات الفضاء الصادرة عن الأمم المتحدة. ووفد الجمهورية التشيكية الحالي يدعم دعماً كاملاً هذه الجهود ويرحب بكافة الأطراف الجديدة التي تأتي لتنضم إلى أسرة الأمم المتحدة العاملة في مجال قانون الفضاء.

إن المناقشات في الفريق العامل حول حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها التي تتم بقيادة الدكتور فاسيليوس كاسابوغلو من اليونان تساهم وساهمت على سنوات طويلة في الإضطلاع بمهام لجنة الكوبوس مع لجناتها الفرعية في هذا المجال.

يرحب وفدي بشكل خاص بأن هذا الفريق العامل من جملة جوانب مختلفة سيولي اهتماماً خاصاً الآن للمعاهدة الخامسة لقانون الفضاء، وهو اتفاق العام ١٩٧٩ الذي ينظم أنشطة الدول في القمر والأجسام السماوية الأخرى. وإن الجمهورية التشيكية تنتمي إلى أكثرية الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية القمر، ولكن نحن ندرك الحاجة لتنظيم مناسب وفي الوقت المحدد المتصل بالقمر والأجسام السماوية الأخرى التابعة لنظامنا الشمسي. إن دولاً عدة ناشطة في مجال الفضاء أعلنت مؤخراً عن خططها لاستكشاف مكثف للفضاء بما في ذلك الرحلات المأهولة إلى القمر وحوله، ومن أجل إنشاء المحطات على سطح القمر. لدينا تجربة طويلة من منطقة القطب الجنوبي يجب أن ندرسها عن كثب لكي نستخدم جهوداً مماثلة في الأنشطة المتصلة بالقمر والأجسام السماوية الأخرى التابعة للنظام الشمسي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا حتى الآن بقيت اتفاقية القمر التي اعتمدت في العام ١٩٧٩ أقل جاذبية للدول والمنظمات الدولية مقارنة مع صكوك تابعة للأمم المتحدة أخرى حول الفضاء. يجب أن ننظر عن كثب وفي تفاصيل كبيرة في هذا الموضوع لنفهم هذه الهوية القائمة من أجل بناء نظام قانوني في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، إن مسألة تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وهي لا تزال مطروحة على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية باعتباره واحد من بنودها المعتادة قد نوقشت على امتداد عقود من الزمن دونما تقدم يذكر. ووفدي يقدر أنه بفضل جهود اللجنة الفرعية بالقيادة الرشيدة للأستاذ خوزيه مونسيرات فيلو من البرازيل، فإن دفعاً جديداً قد أعطي للمناقشات والمباحثات بشأن هذا الموضوع. والمستجدات التكنولوجية الحاصلة في مجال الفضاء والطيران تلقي بأبعاد

بالنسبة إلى السيد آرثر كلارك لأنه فعلاً من كبار رواد الأنشطة الفضائية وأنشطة الإنسان في الفضاء الخارجي فهو كان عالماً وفي الوقت ذاته شاعراً في مجال الفضاء الخارجي. أذكر أنه شارك في المؤتمر الأول حول الفضاء الخارجي الذي انعقد في العام ١٩٦٨ هنا في فيينا، في هذه المدينة. وهو حضر ذلك المؤتمر، أذكر أيضاً كيف عملنا على أساس تصوره لهذا الموضوع، وعُرض فيلم هو حضره حول هذا الموضوع في المؤتمر الثاني للفضاء الخارجي. وبناءً على طلبك أود أن أطلب من المندوبين أن نقف دقيقة صمت على روحه.

شكراً جزيلاً، إذاً بدأنا الآن النظر في البند الخامس من جدول أعمالنا "تبادل عام للآراء" وسأعطي الكلمة للمتحدث الأول على قائمتي وهو مندوب الجمهورية التشيكية السيد ب. كابان.

السيد ب. كابان (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي أن أقدم مجموعة من التعليقات حول عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية مع اللجنة الفرعية القانونية وبعض البنود التي وردت على جدول أعمالنا بناءً على مصادقة قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٢ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. لكن اسمح لي أولاً باسم الوفد التشيكي أن أهنئك على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة حيث لعبت دوراً ذات مغزى على سنوات طويلة. في الواقع منذ ولادة هذه اللجنة، نحن على قناعة بأنك ستستكمل العمل بنجاح بصفتك رئيساً للدورة الحالية من ٢٠٠٨ حتى ٢٠٠٩.

اسمح لي أيضاً أن أعرب عن تحياتنا للمديرة المعينة حديثاً لمكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتورة مازلان عثمان التي برهنت عن قدرات حكيمة في إدارة هذا المكتب التابع للأمم المتحدة وعادت مؤخراً إلى هذه المهمة من جديد.

حضرة الرئيس، لطالما اعتبرت وفود الجمهورية التشيكية المتتالية في هذه الدورات أن فلسفة هيكلية لجنة الكوبوس مع اللجنة الفرعية القانونية تلعب دوراً أساسياً، وهو أن تدرس وترفع التقارير حول كافة الجوانب القانونية ذات الصلة الخاصة بالتعاون الدولي في الأنشطة الفضائية وذلك من أجل إنشاء نظام قانوني سلمي للفضاء الخارجي وتطويره، وأرسيق قواعد هذا النظام في النصف الثاني من القرن العشرين. وجُسدت في معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها حول الفضاء. من أهم مساعي اللجنة الأم ولجناتها الفرعية تبقى بمضاعفة عدد

حاسمة في سبيل التزود بالقدرات الملائمة في مجال التعليم بخصوص قانون الفضاء في العالم. وفي رأينا أن اللجنة الفرعية القانونية ينبغي لها أن تواصل هذه الجهود وأن تجعل موضوع تعزيز القدرات وارداً في جدول أعمالها للسنة المقبلة أيضاً.

كذلك فإن وفد الجمهورية التشيكية يستحسن نية مكتب شؤون الفضاء الخارجي في الشروع هذا العام في السلسلة الثانية من الحلقات الدراسية التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن قانون الفضاء في نطاق البرنامج الخاص بالتطبيقات الفضائية. والسلسلة الأولى من هذه الحلقات الدراسية والتي نفذت خلال الفترة ما بين سنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ قد أثمرت نتائج إيجابية ومن المستحسن مواصلة هذه التجربة وتعزيزها.

سيدي الرئيس، في الدورة الثانية والستين من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن تلك الأخيرة قد اعتمدت بالإضافة إلى قرارها المتجدد بشأن التعاون الدولي بخصوص الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي اعتمدت قراراً خاصاً يشمل توصيات تدعو إلى تعزيز ممارسات الدول والمنظمات الدولية الحكومية فيما يخص تسجيل الأجسام الفضائية، وهذه الوثيقة كانت ثمرة نقاش مكثف بشأن هذا الموضوع في إطار فريق عامل خاص قاد أعماله الدكتور كاي أوفي شروغل من ألمانيا وفقاً لخطة العمل. وعلى هذا النحو قد قدم مثالاً عن السبيل إلى تعزيز وتحسين النظام القانوني الخاص بالفضاء الخارجي حينما يتعذر الوصول إلى اتفاق في الآراء بشأن صياغة أي صك تنظيمي جديد.

واللجنة الفرعية القانونية قد اتفقت بمصادقة من الجمعية العامة على إدراج بند جديد من هذا القبيل في جدول أعمالها ينظر فيه وفقاً لخطة العمل خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١ والغرض من إدخال هذا البند الجديد يتمثل في تبادل عام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية التي لها صلة بالاستكشاف السلمي والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. هذا الغرض يبدو متوازناً والمهمة المرسومة لهذا العام تبدو مهمة تمهيدية وتقديمية، ومع ذلك فإن وفد الجمهورية التشيكية يحدوه الأمل في أن المباحثات بشأن هذا الموضوع ستكون منتجة بنفس القدر الذي كانت به خطة العمل السالفة، لا سيما ... وعلى وجه الخصوص فإن وفدنا يرجو النظر في هذا البند في إطار اللجنة الفرعية القانونية سييسر القرارات التي ستتخذها مجموعة من الدول التي تنظر الآن في إمكانية صياغة تشريعاتها الوطنية الخاصة بها بشأن الفضاء في أمد قريب. وشكراً يا سيدي الرئيس.

جديدة على هذه المسألة. كما أن اهتمام الأشخاص من [يتعذر سماعها؟] سواء منهم المديون أو الاعتباريون يقتضي العودة إلى تقصي هذه المسألة. وباعتبار عدم وجود أي تعريف للفضاء الخارجي وتعيين حدوده ولحدود المجال الجوي في إطار القانون الدولي، فقد تنزع الدولي إلى وضع تعريفها الخاصة بها للفضاء الخارجي والحدود العليا لمجال سيادتها في إطار تشريعاتها الوطنية، والخطر المائل في هذه الحال هو أن شروط القوانين الوطنية ستتباين فيما بينها، يضاف إلى ذلك في أنه في غياب أية نتائج إيجابية في إطار لجنة استخدامات الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فإن هذه المسألة قد تعالج في إطار هيئات دولية أخرى لأغراضها هي، وبالتالي يمكن أن يترتب على ذلك استباق الحل فيما يخص أغراض الفضاء.

سيدي الرئيس، وفد الجمهورية التشيكية يرى الرأي أن من السليم إقرار إبقاء البند المتعلق ببحث وفحص المستجدات فيما يخص مسودة البروتوكول الخاص بشؤون الموجودات الفضائية واللاحق باتفاقية سنة ٢٠٠١ في جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية. ونحن مدركون إلى النقاش الدائر في إطار اليونيدرو وأجهزته العاملة الاستشارية بشأن هذا الموضوع وأن هذا العمل لا يزال جارياً. لذلك فإن وفدي من شأنه أن يستحسن تشكيلة أي معلومات على شأن ما اعتدناه بشأن التقدم المحرز في هذا المجال من قبل المراقب الفاضل من اليونيدرو. ووفدنا ما فتأ يدعم دور يونيدرو في النهوض بأهدافه في المجال الفضائي. كما سبق له أن نجح في مجالي الطيران والسكك الحديدية ومن ثم إتمام مشروعه بنجاح فيما يخص حماية المصالح الدولية فيما يخص المعدات المنقولة.

سيدي الرئيس، يشمل جدول أعمالنا هذا العام بنداً جديداً فريداً يخص تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء والنظر في هذا الموضوع ينبغي له أن يعزز التعاون مع الدول النامية وتقديم المساعدة إليها، إلا أننا على يقين من أن مثل هذا التعاون من شأنه أن يعود بالفائدة أيضاً على سائر الدول الأخرى في سبيل تطوير معاهدها ومؤسساتها الخاصة بالتعليم والبحوث في مجال قانون الفضاء. ولهذا الغرض ولهذا الاعتبار فإن وفدنا يقدر قيمة القرار الذي اتخذته مكتب شؤون الفضاء الخارجي والمتمثل في عقد اجتماع للخبراء بشأن تعزيز التربية والتعليم في مجال قانون الفضاء، وذلك يومي الثالث والرابع من كانون الأول/ديسمبر الماضي هنا في فيينا. وإن صياغة مسودة المنهج التعليمي ووحدات من قبل فريق الخبراء وبمساعدة ممثلي المراكز الإقليمية لعلوم الفضاء والتعليم التكنولوجي قد مثلت خطوة

والاستشعار عن بعد وغير ذلك من الأغراض السلمية. ووفد كندا يود أن ينتهز هذه الفرصة كي يعرب من جديد عن رأيه القائل بأن أي شيء يهدد هذه الاستخدامات ينبغي أن يتجنب ويتحاشى وأنه ينبغي أن تعمل الدول على الحد من إنشاء الحطام الفضائي في الفضاء الخارجي.

كما أننا نؤيد من حيث المبدأ وضع توجيهات خاصة بإدارة حركة المرور الفضائية، إن صحت هذه العبارة، وكندا تعتقد يا سيدي الرئيس أن اللجنة الأم واللجنتين الفرعيتين لهم دورٌ أساسيٌ فيما يخص مواجهة التحديات والتصدي للفرص المطروحة للمجموعة الدولية وعلى زيادة اهتمامها المتزايد على الفضاء الخارجي. وتؤيد كندا إقامة صلة بين مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالفضاء الخارجي، بما في ذلك منها الاتحاد الدولي للاتصالات والمؤتمر الخاص بنزع السلاح والجمعية العامة للأمم المتحدة ولا سيما لجنتيها الأولى والرابعة، وعلى وجه الخصوص فإن كندا تسجل بارتياح الإفادة التي قدمها رئيس اللجنة الأم، لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، وقد أوضح دور اللجنة بالمقارنة مع دور ومهام المؤتمر المذكور. وكندا تؤكد على أهمية تعزيز الصلات بين الهيئات المختلفة المعنية بهذه المسألة وتقدير تلك الأدوار والولايات والاعتراف بها، ولا سيما أن هذا النشاط يندرج في دعم مبادرة توحيد أداء الأمم المتحدة. وإن الوكالة الجديدة المعنية بأنشطة الفضاء الخارجي تمثل حدثاً يبشر بالخير.

ختاماً يا سيدي الرئيس، فإن وفد كندا يسجل بارتياح أن بندين اثنين جديدين قد أضيفا إلى جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية وهما "تعزيز القدرات في مجال القانون الفضائي"، وكذلك "التبادل العام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية التي لها صلة بالاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستخدامه"، ويحدو الوفد الكندي الأمل في أن تبادل المعلومات سيجري بشأن هذين البندين وأن تكون له ثمراته فيما يخص مدى قبول وإنفاذ الأدوار المنصوص عليها في المعاهدات الأساسية للأمم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: الشكر لك يا سيدي ممثل كندا الموقر على تلاوتك بيانك أو بيان دولتك.

هناك أمرٌ ينبغي ذكره وتوجيهه عناية اللجنة الفرعية إليه وهو أن وفد كندا يريد أن ينتهز هذه الفرصة لكي يشدد الإعراب عن رأيه القائل بأن أي أمر يهدد استخدامات الفضاء

الرئيس: الشكر لك يا سيدي، ممثل الجمهورية التشيكية الموقر على تلاوتك هذا البيان نيابة عن دولتك. والمتحدث الثاني في نطاق هذا البند التبادل العام لوجهات النظر أو الآراء هو ممثل كندا الفاضل فله الكلمة.

السيد ت. س. وود (كندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، وفد كندا يبدأ يا سيدي الرئيس بتهنئتك على انتخابك رئيساً لهذه الدورة السابعة والأربعين من دورات اللجنة الفرعية القانونية، ونحن على يقين باعتبار التجربة الماضية من أن اللجنة الفرعية ستعقد دورة ناجحة مرة أخرى هذا العام بقيادتك الرشيدة.

كما أن وفد كندا يعرب عن امتنانه لصاحب السعادة السفير غونزاليز من تشيلي على عمله على رأس اللجنة الفرعية القانونية خلال السنتين الماضيتين.

سيدي الرئيس، إن استمرار زيادة النشاط الفضائي، سواءً من قبل الدول نفسها أم من قبل الهيئات والجهات الخاصة سيطرح علينا تحديات فريدة جديدة فيما يخص التأويل والتنفيذ للإطار الدولي الذي يحكم تلك الأنشطة، ولأن كان ذلك الإطار القانوني الدولي قابل للتحسن بلا ريب فإن كندا تجد الإعراب عن دعمها المكين لاتفاقيات الأمم المتحدة ومعاهداتها الخاصة بالفضاء الخارجي، وتدعو إلى زيادة تعزيزها. وتثق كندا في أن عمل هذه اللجنة الفرعية القانونية من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف إلى إقامة بيئة فضائية آمنة وأيسر تناولاً للجميع، وترجو أن تشرع اللجنة بالعمل بشأن خطة لإدارة الحركة الفضائية. كما أن كندا تؤيد ما جاء في القرار ٢١١ الصادر عن الدورة الثانية والسنتين للجمعية العامة بشأن ممارسات الدول والمنظمات الدولية فيما يخص تسجيل الأجسام الفضائية.

سيدي الرئيس، إن الحطام الفضائي كان ولا يزال مبعثاً للقلق المتزايد إبان الدول تدرك أن استمرار ازدياد مقدار الحطام الفضائي قد يجعل البيئة الفضائية غير قابلة للاستعمال ولذلك فإن كندا تسجل بعين الرضا الأنشطة التي جرت في السنة الماضية في إطار اللجنة الفرعية العلمية والفنية للجنة الأم، وفي اللجنة الأم بشأن اعتماد توجيهات خاصة بالتخفيف من حجم الحطام الفضائي واعتماد تلك التوجيهات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٧. وتود كندا أن تهنيئ من جديد وتحيي الدول التي شاركت في وضع تلك التوجيهات. وكندا كشأن الدول الأخرى تستخدم الفضاء للاتصالات والبحوث

المبادرات وهذا النجاح يشهد عن أهمية قيام لجنة استخدامات الفضاء الخارجي ببلورة مبادرات ملموسة تقوم على الشفافية وإحلال الثقة فيما بين الدول بشأن أنشطتها الفضائية.

أما عن موضوع بحث وإمكان مراجعة المبادئ الخاصة باستخدام القدرة النووية في الفضاء، فإن فرنسا يسرها تنظيم اجتماعين مشتركين اثنين في شهري حزيران/يونيو تشرين الأول/أكتوبر الماضيين مما سمح للشراكة التي أرستها اللجنة الفرعية العلمية والفنية من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية ثانية في الشروع في عمل نشط وذلك مما أدى بالخصوص في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٧ إلى اعتماد خط عمل ثلاثية، تدوم ثلاث سنوات. وموقفنا لم يتغير وهو أن مناقشة هذا الموضوع في إطار اللجنة الفرعية القانونية رهيناً إلى حد كبير بما يجري من أعمال في إطار اللجنة الفرعية العلمية والفنية والنتائج التي يمكن أن يقدمها فريق العمل المشترك للجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. واعتباراً للأعمال الجارية حالياً فيما يخص الجوانب الفنية، فإن وفد فرنسا يرى أنه ليس من الملائم أو ليس من المناسب عند هذا الحد الشروع في مناقشة إمكان تعديل فحوى مبادئ الأمم المتحدة الخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي في إطار اللجنة الفرعية القانونية، إلا أن فرنسا ترجو أن يبقى هذا البند مدرجاً في جدول الأعمال.

وكما كان شأننا في الماضي، يا سيدي الرئيس، فإن وفدنا يود التذكير بأن تعزيز القانون الدولي الخاص بالفضاء ينبغي أن يكون الغاية الأساسية لأعمال لجنتنا الفرعية، ولهذا السبب فإن فرنسا لا تؤيد الشروع في وضع نص اتفاقية دولية من شأنها أن تشمل كل النصوص والصكوك الموجودة ضمن نص جديد واحد، على سبيل المثال، ذلك أن مثل هذه المبادرة من ناحية من شأنها أن تعطل إلى حد بعيد أعمال اللجنة الفرعية التي تخصصنا لسنوات عديدة باعتبار أهمية هذا العمل ومن ناحية ثانية فإن مثل تلك المبادرة قد تلقي بظلال الإبهام والغموض على رسالة لجنتنا الفرعية والتي تتمثل قبل كل شيء في توسيع دائرة المنضمين إلى المعاهدات القائمة وتحسين مدى تنفيذها.

سيدي الرئيس، نحن نعتقد أن لجنتنا الفرعية التي قد سبق لأعمالها أن تسهم إسهاماً حاسماً في صياغة قانون دولي في مجال الفضاء، ينبغي لها أن تمضي قدماً في هذه الدرب التي آتت ثمارها وذلك بتعميق عملها في ضوء المبادئ الثلاثة التي سبق لي بيانها في بداية حديثي. شكراً يا سيدي الرئيس.

الخارجي السلمية ينبغي أن يُجتنب ويتحاشى، ودعوة كندا إلى كل الدول النشطة في الفضاء أن تخفف من حجم الحطام الفضائي كما أن التأييد المبدئي لوضع توجيهات بشأن إدارة حركة المرور في المجال الفضائي أو في الفضاء الخارجي.

وأشكر مندوب كندا على عباراته اللطيفة الموجهة لشخص الرئيس والشكر نفسه أقدمه إلى ممثل بلدي وقد فاتني شكره على تلك العبارات اللطيفة.

أعطي الكلمة الآن للمتحدث الثالث بين طالبي الكلمة وهو ممثل فرنسا الموقر. تفضل يا سيدي.

السيد ن. توريبي (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس، بداية اسمح لي أن أعرب لك عن تهانينا، تهاني وفدنا، على انتخابك على رأس هذه اللجنة الفرعية ولا شك عندنا في أن ما أوتيت من خبرة واسعة في مجال قانون الفضاء سيساعد في حسن إدارة أعمال هذه اللجنة الفرعية. ووفد فرنسا يا سيدي الرئيس يود التذكير بما يولي من أهمية إلى أعمال اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الأم. وهذه اللجنة الفرعية هي التي ساهمت في صياغة معاهدات واتفاقيات بخصوص قانون الفضاء غنية الفحوى مما تقدره فرنسا حق قدره وتأمل أن تساهم في تحسين إنفاذ تلك النصوص القانونية والصكوك وذلك بالاستناد إلى مبادئ أساسية ثلاثة.

أولها، أول هذه المبادئ في نظرنا، والتي ينبغي أن تحكم إنفاذ صكوك القانون الفضائي، هو مبدأ حرية الجميع في استخدام الفضاء للأغراض السلمية. المبدأ الثاني، هو صيانة السواحل أو الأقمار الاصطناعية التي هي في مدار ثابت وديمومتها. ثالثاً، مراعاة المصالح المشروعة المرتبطة بالدفاع عن الدول. هذه المبادئ الثلاثة هي المبادئ التي تستند إليها سياسة فرنسا في مجال الفضاء، في أن نرى أن من الواجب علينا فيه حماية أمان الأنشطة الفضائية وأمنها وحماية البيئة والموارد الفضائية أيضاً التي ما فتأت تتضاءل، ذلك أن استخدام الفضاء الخارجي استخداماً للأغراض السلمية في نظر فرنسا هو رهان أساسي من رهانات الأمن الدولي.

لذلك، فإن فرنسا تستحسن النتائج التي أحرزتها لجنة الفضاء فيما يخص تسجيل الأجسام الفضائية والحطام الفضائي في الآونة الأخيرة، والمبادرات المذكورتان قد أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين. وفرنسا ستولي عناية خاصة إلى إنفاذ الدول للنصين المترتبين على تلك

سيدي الرئيس، الدورة السادسة والأربعون للجنة الفرعية القانونية في السنة الماضية قد أقرت تقرير فريق العمل المتعلق بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالفضاء الخارجي وذلك في إثر وثيقة أعدتها الأمانة بشأن أنشطة الدول الأعضاء في القمر والأجرام السماوية الأخرى ونرجو أن يستأنف الفريق العامل مداولاته في إطار البند السادس وإن مداولاته ستساهم بين جملة أمور في تقصي الأسباب التي جعلت عدد المصادقين على هذه الاتفاقية منخفضاً والنظر في محاولة تحديد الفوائد المترتبة على الإنضمام إليها.

بالنسبة لهذه الاتفاقيات والمعاهدات، فإننا نعتقد أن هذه الصكوك هي حجر الزاوية بالنسبة للقانون الدولي. وكدولة ضمن الدول التي صادقت على الاتفاقيات والمعاهدات الخمس للأمم المتحدة، فإن النمسا على استعداد كذلك أن تجعل هذه المعاهدات أكثر جاذبية في حين نحافظ على الأساس القانوني لهذه الصكوك.

السيد الرئيس، قلت لتوي أن النمسا صادقت على المعاهدات والصكوك الخمس، ونحن نندرك تماماً الالتزامات القانونية الخاصة بالأنشطة التي تضطلع بها هيئاتنا هنا في النمسا في مجال الفضاء الخارجي. ونود أن نؤكد على المبادئ الأساسية لهذه المعاهدات الخمسة بأن الأنشطة الفضائية، كل الأنشطة الفضائية، يجب أن تتم للأغراض السلمية فحسب، وهذا يؤدي بي إلى الحديث عن أحد أهم المشاريع التي تطورها النمسا في الوقت الراهن. فإن جامعة غراتس التقنية بالتعاون مع جامعة فيننا وجامعة تورونتو بدأت في مشروع بحثي لتقضي النجوم البراقة ودرجة البريق لهذه النجوم، وكذلك فهناك ساتل نمساوي سوف يطلق في ٢٠٠٩ في إطار هذا المشروع والساتل اسمه برايت ستارغيت إكسبلورر وسوف يستخدم لرصد النجوم. والبيانات الخاصة بالترددات ستعطينا فكرة عن تكوين هذه النجوم في إطار النظام العالمي. وهذا المشروع من الناحية التقنية ومن الناحية القانونية يفتح آفاقاً جديدة وعصراً جديداً بالنسبة للنمسا في هذا المجال التي كانت حتى الآن قد اكتفت بوضع التشريعات الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وبتطوير هذا المشروع وهذا الساتل الذي سيطلق في العام القادم. نرحب بالاقتراح الذي اعتمده اللجنة القانونية في العام الماضي للقيام بتبادل عام للمعلومات حول التشريعات الوطنية الخاصة باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ونتمنى أن نحصل على مزيد من المعلومات المتعمقة في

الرئيس: الشكر لك يا سيدي ممثل فرنسا الكريم على بيانك بشأن هذا البند من بنود جدول أعمال اللجنة الفرعية. لقد أصغيت بباليغ العناية إلى ما قلته ولا سيما إلى المبادئ التي تتوخاها دولتك في ما يخص أنشطة الفضاء الخارجي. كما أنني أود أن أؤكد على أهمية الشروع في العمل المشترك ما بين اللجنة الفرعية العلمية والفنية من جهة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة ثانية، فيما يخص مصادر القدرة النووية للفضاء الخارجي ولجنتنا الفرعية تتطلع بشوق إلى ما عساه أن تسفر عنه نتائج هذا الجهد المشترك حتى ندلي بدلونا في هذا المضمار. شكراً جزيلاً مرة أخرى.

كما أشكر على عبارات التهاني التي توجهت بها إلى شخصي بصفتي رئيساً للجنة الفرعية.

يبدو أننا استنفدنا قائمة طالبي الكلمة بشأن هذا البند في جلسة هذا الصباح على الأقل. عفواً. أعطي الكلمة إلى ممثل النمسا الفاضل.

السيد ت. لويديل (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، الأستاذ كوبال، اسمح لي أن أهنئك على انتخابك رئيساً للجنة الفرعية القانونية للسنتين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. ونحن على يقين من أن عملنا خلال هذه الدورة ودورة السنة المقبلة للجنة الفرعية سيفيد أيما إفادة مما أوتيت من خبرة وحكمة.

كما أنني أود أن أعرب عن شكري الحار لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتور مارلان عثمان ومساعدتها اللذين عملوا بجد في سبيل الإعداد لهذه الدورة، اعتباراً لقلّة عدد موظفي المكتب ومحدودية موارده فإننا نقدر تمام التقدير الروح المبدعة والجادة التي يتصدى بها المكتب لمهامه مما هو حريٌّ بدعمنا وإننا لنعد بمواصلة الإضطلاع بنصيبنا وقسطنا من هذا الجهد المؤازر.

النمسا، يا سيدي الرئيس، تستحسن فكرة عقد ندوة في يومنا هذا، يوم غد، بشأن الانعكاسات القانونية للتطبيقات الفضائية بالنسبة للتغير المناخي، فتغير المناخ يمثل تحدياً بالنسبة إلى مجتمعاتنا وحكوماتنا جمعاء. ونعتقد أن الوقت قد حان للخوض في مساهمة التطبيقات الفضائية وانعكاساتها القانونية في وضع حلول فيما يخص التغير المناخي.

كذلك أعتنم هذه الفرصة لكي أتوجه للجنة الفرعية القانونية ببيان من أجل استعراض العمل الذي قام به مكتب شؤون الفضاء الخارجي خلال العام الماضي وأن أتناول كذلك بعض الخطط في المستقبل بحديثي.

السيد الرئيس، تركيا انضمت لاتفاقية المسؤولية في العام الماضي، هذا فيما يتعلق بمعاهدات الأمم المتحدة، وكذلك البحرين انضمت إلى الاتفاقية الخاصة بالإشارات، توزيع الإشارات التي تبث بالسواتل بالإضافة إلى جمهورية كيري باتي قد انضمت إلى ميثاق الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمعاهدة.

وخلال العام الماضي فإن المكتب قد واصل تولي مهامه ومسؤولياته الخاصة بمعاهدات الأمم المتحدة الخمس، وبالإشارة إلى معاهدة تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٦ وقرار الجمعية العامة ١٧٢١ فإن المكتب واصل الحفاظ على سجل الأمم المتحدة للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. والمعلومات التي حصلنا عليها وفقاً لهذه الاتفاقية وكذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧٢١، هذه المعلومات وزعت على كافة الدول الأعضاء ويمكن أن تجدها في الوثائق ST/SG/SERE/1/535 وA/AC.105/INF.1/416 على التوالي.

وفي العام الماضي، مصر وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وكازاخستان ولوكسمبورغ وماليزيا والاتحاد الروسي وإسبانيا والسويد وتايلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة ووكالة الفضاء الأوروبية والمنظمة الأوروبية لسواتل الأرصاد الجوية يوميتسات، كلها وفرت معلومات حول تسجيل الأجسام الفضائية. وإن وثائق التسجيل وكذلك الفهرس، فهرس الأجسام الفضائية على الشبكة يمكن أن تجدونها على موقع الشبكة الخاص بالمكتب. بالإضافة فإن البرازيل قد أخطرت الأمم المتحدة بأنها قد وضعت سجلاً وطنياً للأجسام الفضائية وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية التسجيل. هذه المعلومات وزعت على الدول الأعضاء في الوثيقة ST/SG/SER/INF.19.

ويسر المكتب كذلك أن يعلم اللجنة الفرعية بأنه كجزء من برنامج المساعدة التقنية به، استجاب المكتب إلى عدد من الطلبات التي أتته من الدول الأعضاء ومن المنظمات الدولية الحكومية حول الآليات الخاصة بتسجيل الأجسام الفضائية وفقاً لاتفاقية التسجيل.

إطار هذا التبادل، في إطار البند الثاني عشر، وفي إطار ذلك البند، سوف نتقدم إليكم كذلك بمعلومات حول تجربتنا في هذا المجال.

السيد الرئيس، في الختام اسمحوا لي أن أقول أن وفدي بلادي على استعداد لمواصلة توفير الدعم لعمل ومداولات هذه اللجنة الفرعية وكذلك مكتب شؤون الفضاء الخارجي وبهذه الروح نتطلع لما سنقوم به من نقاش في هذه الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية.

الرئيس: شكراً للسيد مندوب النمسا على هذا البيان الوطني، وأعتقد أن الجميع في هذه القاعة يدرك كل الإدراك الدعم الكبير الذي وفرته النمسا لأعوام طويلة لمكتب لجنة استخدام الفضاء للأغراض السلمية واللجنتين الفرعيتين كذلك اللجنة الفرعية العلمية واللجنة الفرعية القانونية.

وكذلك فقد استمعت بكل اهتمام إلى كل ما أشرت إليهم بالنسبة لما قامت به النمسا في إطار معاهدات الأمم المتحدة الخمس وكلنا يعرف أن النمسا ضمن الدول القليلة في عددها التي صادقت على المعاهدات الخمس.

أعتقد أن السيد هيلموت تورك هو الذي كان آناً قد أعلن عن مصادقة النمسا على الصك الخامس، وأعتقد أن هذا كان في عام ١٩٩٤ إن لم تخني الذاكرة. شكراً لك.

أود كذلك أن أشكر على العبارات الرقيقة التي وجهتها للرئاسة.

وأود أن أعطي الكلمة الآن لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي كي تتقدم ببيانها إليكم. تفضلني.

السيدة م. عثمان (مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي): السيد الرئيس من دواعي شرفي وسروري أن أرحب بك رئيساً للجنة الفرعية القانونية في هذه الدورة، ونحن على ثقة بأننا بفضل إدارتك لأعمالنا سوف نتوصل إلى نتائج مثمرة في هذه الدورة، وأؤكد لك سيادة الرئيس على دعم الأمانة كاملاً.

أعتنم هذه الفرصة كذلك كي أتقدم بالشكر لسعادة السفير رايمونو غونزاليز على توليه رئاسة هذه اللجنة الفرعية بكل جدارة.

النصوص الإضافية التالية، الجزء (أ) القرار الجمعية العامة ١٧٢١ الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١. ثانياً نص الفقرة الرابعة بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٥ الصادر في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والذي أيدت فيه الجمعية العامة الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٠ حول موضوع استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وكذلك الوثيقة المعنونة "بعض الجوانب باستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض"، والتي أرفقت بتقرير اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والثلاثين، وكذلك سيتضمن هذا الكتيب النص الإضافي الخاص بقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢ بعنوان توصيات من أجل تعزيز ممارسات الدول والمنظمات الدولية الحكومية في تسجيل الأجسام الفضائية.

السيد الرئيس، سيداتي وسادتي، في إطار بناء القدرات وبرنامج بناء القدرات في مجال الفضاء الخارجي، واصل المكتب النهوض بالتفاهم وبقبول وتطبيق معاهدات الأمم المتحدة حول مبادئ الفضاء الخارجي وواصل كذلك توفير الدعم من أجل تبادل المعلومات بالنسبة للقوانين الوطنية والسياسات الوطنية في هذا المجال. وهذا العام وبمساعدة حكومة تايلند ووكالة التنمية المعلوماتية الجغرافية وتكنولوجيا الفضاء، قام إذاً الفضاء بتنظيم حلقة العمل السادسة حول قانون الفضاء. حلقة العمل التي سوف تعقد ما بين الرابع والعشرين والسابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر في تايلند سوف تركز على المسؤوليات الدولية للدول في إطار المعاهدات وكذلك الأطر السياسية القانونية الوطنية. ونود أن نشكر حكومة تايلند ووكالة الفضاء الأوروبية على حلقة العمل هذه.

أود كذلك أن أعلم الوفود، أنه استجابة لطلب اللجنة الفرعية القانونية في العام الماضي فإن المكتب قد نظم اجتماعاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كي يبدأ في الإعداد لمنهج لدراسات أساسية في مجال قانون الفضاء سوف تُضمن في برامج التعليم في المراكز الإقليمية المنتسبة للأمم المتحدة. ولهذا الغرض فإن المكتب قد دعا ممثلين عن هذه المراكز الإقليمية ودعا كذلك عدداً من المعلمين في مجال قانون الفضاء من كل أقاليم العالم. والتقير، تقرير هذا الاجتماع ورد في الوثيقة A/AC.105/908 وهي وثيقة وزعت على الدول الأعضاء بالفعل.

ويسرني كذلك أن أعلم اللجنة الفرعية القانونية أن العمل على هذا المنهج قد استمر عبر الإيميل منذ اجتماع كانون الأول/ديسمبر وأن هناك كذلك جلسات سوف تنظم هذا الأسبوع

وكما يدرك الأعضاء ولا شك، فإن اللجنة الفرعية في الدورات الممتدة على مدى عدد من السنوات حول توحيد ممارسات التسجيل قد استنتجت في ٢٠٠٧ استنتاجاتها النهائية واعتمدها الجمعية العامة في القرار ١٠١/٦٢. والمكتب يسره أن يعلم اللجنة الفرعية بأن الدورات الخاصة بممارسات التسجيل، وكذلك قرار الجمعية العامة الذي تلاها قد أدت بالفعل إلى توحيد ممارسات التسجيل من جانب عدد من الدول وكذلك أسهمت في زيادة اهتمام الدول الأخرى في وضع سجلات للأجسام الفضائية، مما سيسمح بتسجيل هذه الأجسام لدى الأمين العام وفقاً للقرار ١٧٢١ للجمعية العامة، والمكتب يود كذلك أن يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى المادة الثانية من اتفاقية التسجيل التي تطلب إلى الأطراف أن تعلم الأمين العام بوضع وإنشاء سجلات وطنية.

سيداتي وسادتي، المكتب واصل كذلك الإضطلاع بمسؤوليات أخرى أوكلت إليه من جانب الأمين العام في إطار الأنشطة التي تحكم الفضاء الخارجي وخاصة نشر المعلومات التي توفرها الدول الأعضاء بموجب المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٦٧ للفضاء الخارجي، ووفقاً كذلك للمبادئ الخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي.

والمكتب كذلك قد أعلم الأمين العام بالإخطارات التي حصل فيما يتعلق بالتسجيل. بالإضافة إلى ذلك ومع عدد من المنظمات الدولية الأخرى وكجزء من خطة إدارة الطوارئ الإشعاعية، فإن المكتب قد قام بالتعاون وتوفير المساعدة في إطار اتفاقية الإخطار المبكر بالحوادث النووية واتفاقية توفير المساعدة في حالات الحوادث النووية والطوارئ الإشعاعية، وذلك بهدف تقليل آثار هذه الحوادث.

وإن المكتب قد لعب دوراً في خطة مشتركة في سياق واجباته من أجل الإضطلاع بمسؤولياته وفقاً لأحكام عدد من الصكوك التي اعتمدها الجمعية العامة والخاصة باستخدام مصادر القدرة النووية للفضاء الخارجي.

كما تدركون كذلك، فإن المكتب قد نشر طبعة جديدة لكتيب المعاهدات بعنوان "معاهدات ومبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة"، بالإضافة إلى وضع كل المعلومات التي حصل عليها المكتب من الدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات إنطلاقاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ووفقاً لطلب تقدمت به اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والأربعين في ٢٠٠٧، فإن الكتيب الآن يتضمن

٢٠٠٧ في هولندا، ويسرني أن أعلمكم بأن المكتب واصل كذلك أنشطة التعاون في معهد جامعة كولونيا لقانون الفضاء وذلك من أجل النهوض بالتطبيقات الفضائية. والمعهد منذ عام ١٩٨٩ قد أصدر مجموعة تسمى "الوثائق القانونية الأساسية لقانون الفضاء"، وهذه الوثائق هي مجموعة تتكون من أربعة أجزاء. وهي في واقع الأمر وثائق مرجعية بحثية وأداة مفيدة في هذا المجال. وإن الطلاب والمكتبات والجامعات من البلدان النامية بإمكانهم أن يشتركوا هذه المجموعة من أربعة أجزاء من دار النشر مباشرة.

ويسرني أن أعلمكم أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ تم نشر الجزء الأخير وإنطلاقاً من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ هناك كذلك صيغة لهذه الوثائق واردة على الشبكة، والمكتب سوف يواصل استكشاف كل الآليات التي من شأنها أن تضمن أن معلومات قانون الفضاء تصل بالفعل إلى أوسع جمهور ممكن بما في ذلك التعاون بقدر مستطاع مع مؤسسات قانون الفضاء من أجل استيفاء واستحداث مجموعة من المواد والوثائق والمعلومات التي قد تكون مفيدة بالنسبة للحكومات والأوساط الأكاديمية في آن واحد وخاصة في البلدان النامية.

وكذلك وبالنسبة للنهوض بتطبيقات القانون الدولي وتوفير المساعدة التقنية من أجل مساعدة الحكومات على تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدات الفضاء الخارجي، فإن المكتب سوف يواصل توفير خدمات المشورة القانونية للدول الأعضاء في إطار موارده المتوفرة.

والمكتب يسره كذلك أن يعلم اللجنة الفرعية بأنه سوف يواصل دائماً باستحداث المعلومات الواردة على موقعه في الشبكة، وسوف يوفر كذلك للدول الأعضاء كل الأدوات اللازمة من أجل الوصول إلى هذه المعلومات وإلى قواعد البيانات وكذلك إلى نصوص المعاهدات بحد ذاتها وذلك بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

والمكتب سوف يغتنم هذه الفرصة كذلك كي يدعو الدول الأعضاء كي توفر النصوص الخاصة بقوانينها الوطنية للفضاء على الشبكة ويسرني كذلك أن أعلم اللجنة الفرعية القانونية بأن المكتب قد خصص صفحة على موقعه في الشبكة لمساعدة الدول الأعضاء للوصول إلى أنواع محدودة التوزيع للوثائق الخاصة بالمكتب. وكذلك فإن هذا العنوان لهذه الصفحة على موقعنا في الشبكة هذا العنوان موجود في ورقة المؤتمرات CRP.1.

كي نستفيد من حضور عدد من هؤلاء المعلمين في اجتماعات هذه اللجنة من أجل تطوير هذا المنهج.

استجابة لتوصية اللجنة الفرعية القانونية في دورتها في الثانية والأربعين في ٢٠٠٣ فإن المكتب كل عام يدعو عدداً من المؤسسات كي توفر المعلومات حول برامجها في مجال قانون الفضاء. وعلى أساس هذه المعلومات التي يحصل عليها المكتب يقوم بتجميع كتيباً عن فرص تعليم قانون الفضاء وكما تعرفون فإن هذا الكتاب المرجعي يتضمن معلومات حول المؤسسات المختلفة حسب اختصاصاتها وكذلك معلومات عن البرامج التي توفرها هذه المؤسسات كل التسهيلات المتوفرة بالإضافة إلى المؤهلات المطلوبة وكذلك معلومات حول الجوانب المالية وفرص المنح وفرص التعاون في هذا المجال، بالإضافة إلى نقاط الاتصال. والمكتب في الوقت الراهن يقوم باستكشاف سبل تحسين خيارات تكنولوجيا المعلومات من أجل تعزيز دقة المعلومات الواردة في هذا الدليل، والذي هو متوفر على شبكة الانترنت. وأود أن أعلمكم بأن صيغة مستوفاة سوف تتوفر على موقعنا في الشبكة وسوف توزع في وثيقة ورقة مؤتمرات في هذه الدورة. وأملنا هو أن هذا الدليل سوف يساعد الدول الأعضاء وسوف ينهض كذلك بالتعاون فيما بينها وما بين المؤسسات التعليمية في مجال علوم قانون الفضاء خاصة. أملنا هو أن يفتح هذا فرصاً حقيقية في البلدان النامية من أجل بناء قدراتها في مجال الفضاء.

السيد الرئيس، سيداتي سادتي، في ٢٠٠٧ واصل المكتب كذلك توفير المشورة فيما يتعلق بالقضايا القانونية وقانون الفضاء بشكل عام وارتباطها بالأنشطة في الفضاء الخارجي والمكتب واصل كذلك تعزيز التعاون مع كيانات لقانون الفضاء ومنظمات أخرى من أجل النهوض بالجهود على المستوى العالمي والنهوض بالتفاهم في هذا المجال الخاص بتطوير قانون الفضاء. والمكتب قد قام بهذا الدور في حدود إمكانياته واستجابة لمختلف الطلبات.

وفي هذا الشأن فإن المكتب قد شارك في حلقة عمل حول قانون الفضاء نظمها بشكل مشترك مع وزارة الاتصالات والإعلام في جمهورية إيران الإسلامية وكذلك وكالة إيران الفضائية وعقد ذلك في طهران في السابع عشر والثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وحلقة العمل ركزت على تطبيقات لقانون الفضاء في الأنشطة الفضائية الوطنية

والمكتب شارك كذلك في الدورة الصيفية حول قانون الفضاء في المركز الأوروبي لقانون الفضاء عقد في أيلول/سبتمبر

السيد الرئيس، اسمحو لي الآن أن أؤكد لكم مرة أخرى على التزام المكتب بتوفير خدماته كاملة للدول الأعضاء في مجال قانون الفضاء. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيدة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، السيدة مازلان عثمان على هذا البيان المفيد، وهو مصدر حي للمعلومات حول أنشطة المكتب، وكان ذلك مفيداً بالنسبة لي على الأقل، وأنا واثق من أن الوفود توافقني الرأي.

السادة الأعضاء المقرون، سوف أرفع هذا الاجتماع بعد لحظات، ولكن أود أولاً أن أذكركم بجدول أعمالنا لعصر اليوم.

سوف نجتمع في الساعة الثالثة عصراً تماماً، وحينها سوف نواصل النظر في البند الخامس من بنود جدول الأعمال "التبادل العام للآراء". وحيث أننا سنتناول هذا البند عصر اليوم وغداً فقط، فإنني أحثكم جميعاً أو بالأحرى أناشد الدول التي ترغب في تناول الكلمة في إطار هذا البند أن تسجل أسمائها على قائمة المتحدثين في أقرب فرصة ممكنة.

وفي حوالي الساعة الرابعة عصراً سوف نعلق اجتماع هذه اللجنة الفرعية كي نسمح بعقد الندوة الخاصة بهذه الدورة. وإن الاجتماع السادس والستين بعد السبعمئة للجنة الفرعية سترفع لدى الانتهاء من هذه الندوة.

هل لديكم أي تعليقات على جدول الأعمال المقترح؟ ما من تعليق، تقرر الأمر.

إعلاناً أخيراً، أود أن أعلم الوفود بأن القائمة المؤقتة للمشاركين في هذه الدورة سوف توزع في النصف الأول من هذا الأسبوع، وأطلب من كل الوفود التي لم تفعل ذلك بعد، أن ترسل بخطاباً رسمياً يحمل أسماء ممثلي هذه الوفود إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن كي تتمكن الأمانة من وضع هذه الأسماء على قائمة المشاركين.

هذا ما لدينا إذاً بالنسبة لصباح اليوم، وأعلن رفع هذه الجلسة. شكراً على مشاركتكم فيها.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة 11/56